

دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية

The Importance of the Corporate of Governances to the Activate the Quality and Integrity of Financial Reports

الاسم الكامل: حولي محمد

الاسم الكامل: بن أعمارة منصور

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد أ

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر أ

جامعة باجي مختار، عنابة - الجزائر

البريد الإلكتروني: mohcompta@yahoo.fr / Mansour_benamara@yahoo.fr

Abstract:

Great attention has been given to the concept of corporate governance in recent years, due to the impact of financial crises, which led to the bankruptcy of many companies, like Worldcom and Enron, a result of the non – application of accounting principles and the lack of transparency and do not disclose the information that reflect the financial situation of the economic entities, which led to a loss of confidence in the accounting information contained in the financial statements.

The study aims at showing the importance of corporate of governances to activate the quality and integrity of financial reports. Through dealing with the concept of governances, its principles, we also trait the financial statements and the qualitative characteristics that should be enjoyed, and we have finished our article addressing the corporate governance relationship between disclosure and the quality of financial statements.

Key words:

Corporate governance, financial statements, qualitative characteristics of accounting information, disclosure, quality.

المخلص:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات على إثر الأزمات المالية التي شهدتها الساحة الدولية من إفلاس كبريات الشركات مثل شركة WorldCom و Enron، بسبب الفساد المالي والإداري والمحاسبي، والراجع إلى عدم احترام مبدأ الإفصاح المناسب، وعدم إظهار البيانات المتضمنة في القوائم المالية بصورة صحيحة، مما أدى إلى فقدان الثقة في هذه البيانات.

من خلال هذه المداخلة سنحاول تسليط الضوء على دور حوكمة الشركات في تعزيز جودة ونزاهة القوائم المالية من خلال التطرق إلى مفهوم حوكمة الشركات وبيان مبادئها، ثم التطرق إلى القوائم المالية والخصائص النوعية التي يجب أن تتمتع بها، أنهينا مقالنا بالتطرق إلى علاقة حوكمة الشركة بالإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية

الكلمات الدالة: حوكمة الشركات، القوائم المالية، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الإفصاح، الجودة.

مقدمة:

حدثت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الاختلالات المالية والمحاسبية المختلفة في كثير من الشركات، وذلك بسبب افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية بجانب عدم إظهار

المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة، وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة. أدت كل هذه المشاكل إلى المطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية التي يعتمد عليها كل من له علاقة بالمؤسسة.

تمثل حوكمة الشركات أحد أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام الأكاديميين والممارسين والجهات ذات الصلة، حيث يمكن لحوكمة الشركات أن تلعب دورا فعالا في مجال الإصلاح المالي والإداري للشركات، وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، من خلال الالتزام بتطبيق مبادئها، والذي الإفصاح المحاسبي أحد أهم أعمدها الأساسية، بحيث يقضي هذا الأخير بأن تحتوي تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة لكي تحقق الغرض الذي أعدت لأجله.

لذا سعيًا من خلال هذه المداخلة إلى محاولة دراسة أهمية حوكمة الشركات في تعزيز جودة القوائم المالية وجودة المعلومات التي تتضمنها من خلال صياغة التساؤل التالي:

ما هو أثر حوكمة الشركات على مبدأ الإفصاح وجودة القوائم المالية؟

إن هذا البحث يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

- إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، والمبادئ التي تركز عليها، ومختلف آلياتها.
- التعرف على الدور التي تلعبه حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي جودة القوائم المالية.

- الوقوف على مبدأ الإفصاح وتأثره بقواعد حوكمة الشركات.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدنا على المنهج الوصفي، وذلك من خلال الرجوع إلى البحوث والدراسات ذات العلاقة بحوكمة الشركات وجودة المعلومات المالية. وسوف نحاول من خلال هذا البحث التركيز على المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار الفكري لحوكمة الشركات.

المحور الثاني: القوائم المالية وجودة المعلومات التي تتضمنها.

المحور الثالث: حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة القوائم المالية

أولاً: الإطار العام للحوكمة وألياتها

لقد أدت الفضائح المحاسبية في الشركات الكبيرة مثل: (WorldCom) ووردكوم وأنرون (Enron)، وتايكو (Tyco)، إلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين، وكان غالبا ما يعزى سبب الفشل في مثل هذه الشركات إلى ضعف الرقابة الداخلية لدى تلك الشركات. وقد كان نتيجة هذه الفضائح، أن تم اتخاذ العديد

من الإجراءات والقوانين للحد من وقوع مثل هذه الفضائح مرة أخرى، وكان من ضمنها قانون سيربنس_أوكسلي (Sarbanes_ Oxley act)، الذي فرض على الشركات التي يتم تداول أسهمها في الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق مجموعة من قواعد الحوكمة الشركات. وفي العام 2003 تبنى سوق نيويورك مجموعة إضافية من قواعد الحوكمة وأوجب على جميع الشركات المدرجة أسهمها للتداول في السوق المالي تطبيقها.

1-1 مفهوم الحوكمة:

بعد أن أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح الخصوصية لمعظم دول العالم، بدأ مصطلح أمريكي جديد في غزو العالم وهو ما يطلق عليه *Corporat governance*، تم تعريبه إلى مصطلح "الحوكمة أو الإدارة الرشيدة للشركات"*. لا يوجد هناك اتفاق عام على مفهوم أو تعريف واحد للحوكمة أو حوكمة الشركات، بل هناك مفاهيم متعددة تعدد توجهات وتخصص من تناولوا هذا الموضوع بالدراسة والبحث. وقد ركزت الدراسات السابقة، ولفترة طويلة، على مدخلين تقليديين لتناول هذا الموضوع، مدخل المساهمين والذي يهتم بضمان حقوق المساهمين والعمل على تعظيمها والتمثلة أساسا في الربحية. ومدخل الأطراف ذات العلاقة بالشركة (مديرين، عملاء، عمال، دائنين...) والذي يهتم بضمان وتحقيق مصالح هؤلاء، لذلك فإن حوكمة الشركات تقوم على عنصرين أساسيين هما الإدارة السليمة والشفافية، غير أن التوجه في الوقت الحالي هو نحو مداخل حديثة لحوكمة الشركات تركز على المعارف والكفاءات.¹

وقد كان من أبرز العوامل الدافعة لظهور حوكمة الشركات كمصطلح علمي واستخدامه كوسيلة للرقابة على تصرفات الإدارة مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وذلك نتيجة عدم كفاءة طاقم الإدارة وسوء استخدامه السلطة في العديد من المؤسسات على الصعيد الدولي خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن القناعة التي تولدت من الدلالة الميدانية لحوكمة المؤسسة التي أوضحت تأثيراتها المجتمعية والمنظماتية.

وفي مايلي بعض التعاريف المتعلقة بمصطلح الحوكمة:

- الحوكمة هي "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية".²
- كما تعرف أيضا بأنها " النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة"³

* - هناك عدد من التسميات المطروحة: حكم الشركات، حكمانية الشركات، حاكمية الشركات، حوكمة الشركات، بالإضافة إلى عدد من البدائل

الأخرى مثل: أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة، وغيرها

- وقد عرف معهد المدققين الداخليين (IIA) حوكمة المؤسسات في مجلة (Tone At The Top) والصادرة عنه بأنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لانجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة من خلال أداء الحوكمة فيها"⁴

- كما عرفت بأنها: " هو النظام التي تدار وتراقب به الشركات مجالس الإدارة مسئولة عن حوكمة شركاتها، ودور المساهمين في الحوكمة هو انتخاب مجلس الإدارة والمراجعين، والتأكد من أن هناك هيكل حوكمة ملائم في مكانه. إن مسؤولية مجلس الإدارة تتضمن وضع الأهداف الإستراتيجية للشركة، وتوفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف، ومراقبة إدارة العمل، ورفع التقارير للمساهمين أثناء فترة ولايتهم، والتأكد من مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح، ويعمل لمصلحة المساهمين أعضاء الجمعية العامة"⁵

- ويصف تقرير Cadbury (كادبيري) لسنة 1992 حوكمة الشركات كما يلي: " يعتمد اقتصاد دولة ما على زيادة وكفاءة الشركات، وهكذا فإن الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات لمسؤولياتها تحدد الوضع التنافسي للدولة، وهذا هو دور حوكمة الشركات ".
من جملة التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن مفهوم حوكمة الشركة ينطوي على:

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء .

- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات،

- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

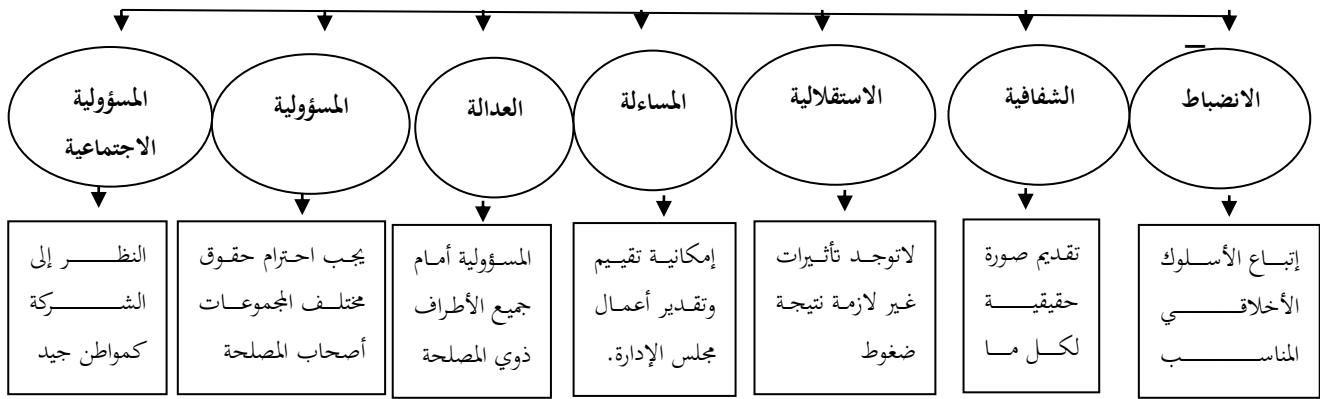
- إيجاد الهيكل التي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء .

- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والإضطلاع بدور المراقبين لأداء المؤسسة،

- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.

ومن خلال التعاريف السابقة لحوكمة الشركات يمكن استنتاج الخصائص التي تتميز بها الحوكمة، وذلك من خلال الشكل التالي:

- الشكل رقم (1): خصائص حوكمة الشركات



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدر الجامعية، مصر، 2005، ص: 23.

1-2: مبادئ الحوكمة والأليات المستخدمة لتنفيذها:

تقوم الحوكمة على جملة من المبادئ التي تمكنها من تحقيق أهدافها وقد قام بتحديد صناديق النقد والبنك الدوليين و OECD التي قامت بإصدار مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999، وتم تعديلها سنة 2004 وهي باختصار محددة في ستة عناصر:

- حماية حقوق المساهمين: تركز مبادئ الحوكمة على حماية المساهمين وتسهيل ممارسة حقوقهم كالحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة بصفة دورية ومنتظمة، والمشاركة الفعالة في القرارات الأساسية الخاصة بالشركة كالتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وإعلان رؤيتهم بشأن السياسات المعتمدة في الشركة كسياسة مكافئة المسيرين وسياسة توزيع الأرباح.

- المعاملة العادلة للمساهمين: من خلال هذا المعيار يتم العمل على توفير المعاملة العادلة لجميع حملة الأسهم حتى وإن كانوا ينتمون إلى الأقلية الذين يجب أن تعطى لهم نفس الحقوق مع باقي حملة الأسهم والمتعلقة بالدفاع على حقوقهم ومن ثم ضمان تحقيق المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وكذا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- دور أصحاب المصالح بالنسبة للقواعد المنظمة للحوكمة: أي الإقرار بحقوق أصحاب المصالح كما حددها القانون وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بها من أجل خلق الثروة والوظائف وضمان الإستمرارية للشركات السليمة ماليا.

- الإفصاح والشفافية: تبرز أهمية الإفصاح المحاسبي للقواعد المنظمة لحوكمة الشركات في الفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح والشفافية على اجتذاب رؤوس أموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين

مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي والشفافية يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وإلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح.

ـ مسؤوليات مجلس الإدارة: للوقوف على مدي مسؤوليات مجلس الإدارة فإن قواعد الحوكمة تتطلب وضع مجموعة من الإرشادات لتطبيق بما تنطوي عليه هذه المسؤوليات من مهام وهي:

ـ على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكافية، وبذل العناية الواجبة بما يحقق أفضل مصلحة للشركة والمساهمين.

ـ أن يعامل مجلس الإدارة كافة المساهمين بطريقة عادلة.

ـ تطبيق معايير أخلاقية عالية وأن يأخذ بالحسبان مصالح أصحاب المصالح.

ـ توافر إطار فعال للحوكمة: يجب على إطار الحوكمة أن يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة

الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

وبالنظر للمبادئ السابقة يتضح أنها تضمنت مجموعة من الآليات التي يتم استخدامها لتنفيذ مبادئ الحوكمة في التطبيق العملي فهناك:

ـ الآليات القانونية: وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات.

ـ الآليات الرقابية: لتحقيق حوكمة الشركات مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة.

ـ الآليات التنظيمية والتي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة.

ـ الآليات المحاسبية والتي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.

1-3: أهمية الحوكمة: تتمثل أهمية الحوكمة في الأدوار، التي تؤديها والمتمثلة في الآتي:

ـ محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده ولا باستمراره.

ـ تحقيق و ضمان النزاهة والاستقامة لكافة العاملين بالشركة.

ـ تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أي أخطاء متعمدة.

ـ محاربة الانحرافات خاصة تلك، التي تشكل تهديدا لمصالح مختلف الأطراف.

ـ تحقيق الاستفادة القصوى والفعالية من ن.م والرقابة الداخلية.

ـ تحقيق أعلى قدر من الفاعلية من المراجعين الخارجيين، الذين هم على أكبر درجة من الاستقلالية.⁶

- يساعد نظام الحوكمة على حماية مصالح كل الأطراف كما سبقت الإشارة.
- " ينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها " ⁷.
- تظهر أهمية الحوكمة أيضا من خلال تقويتها وتحسينها لفعالية لجان التدقيق لكي تكون أكثر حرصا ويقظة في أداء وظائفها الإشرافية والحذر من عمليات إعداد التقارير المالية المحرفة.
- تقوية لجان التدقيق وتمتعها بالاستقلالية والخبرة المالية وأدائها لواجباتها على درجة كبيرة من الكمال.
- من الأهمية بمكان ذكر أن الحوكمة الجيدة تساعد المؤسسات والاقتصاد على " جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل من خلال تأكيدها على عامل الشفافية في معاملات الشركة وفي إجراءات التدقيق والمحاسبة المالية" ⁸.
- 4-1: أهداف الحوكمة:** تسعى قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها في :

- مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتهم،
- حماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفعاليات الشركة.
- حماية حقوق ومصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم.
- تحقيق الشفافية في جميع أعمال المؤسسة.
- تحقيق وتأمين العدالة لكافة أصحاب المصالح والمتعاملين مع الشركة.
- تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة الشركات.
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.
- تنمية المدخرات وتشجيع تدفقاتها بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا لتعظيم الأرباح وبعيدا عن الاحتكارات.
- الالتزام بالأحكام والقوانين والتشريعات النافذة.
- العمل على تأكيد مراجعة الأداء لكافة فعاليات الشركة بما فيها الأداء المالي من خلال لجان المراجعة خارجيين ومستقلين عن الإدارة التنفيذية ⁹.

ثانيا: القوائم المالية وجودة المعلومات التي تضمنها

- 2-1: القوائم المالية:** تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة الشركة فمن خلالها يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للشركة وما حققته من نتائج، فالقوائم المالية تمثل المنتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف الأحداث الاقتصادية التي قامت بها المؤسسة، قبل التطرق إلى جودة المعلومات المحاسبية التي تضمنها القوائم المالية أن نسلط الضوء على القوائم المالية كون الشركة ملزمة بإعدادها وتقديمها بكل أمانة ونزاهة وهي درجة كبيرة من الجودة وتتمثل هذه القوائم فيما يلي:

أ/ **قائمة المركز المالي:** وهي قائمة تتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق ملكيتها بتاريخ معين.
ب/ **قائمة الدخل:** وهي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب والمصاريف والخسائر عن فترة معينة.

ج/ **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** وتتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل.

د/ **قائمة التدفقات النقدية:** وتتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المنشأة، ويمكن وصفها بأنّها قائمة تبين المركز النقدي للمنشأة في تاريخ معين وتكتسب أهميتها استناداً إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناءً عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها استناداً إلى أساس الاستحقاق.

و/ **الملاحظات:** وتتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببند القوائم المالية، إضافة لإفصاحات عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال.

تتمثل أهداف القوائم المالية سابقة الذكر حسب الإطار المفاهيمي للجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) في إمداد مجموعة واسعة من المستعملين بالمعلومات الضرورية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وتتركز هذه المعلومات حول:

أ- الوضعية المالية للمؤسسة؛

ب- أداء المؤسسة؛

ج- التغيير في الوضعية المالية للمؤسسة من خلال ما تقدمه جداول تدفقات الخزينة.

عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها.

2-2: **جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية:**

المعلومات المحاسبية هي نتاج نظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية، في حين الجودة *Quality* كمصطلح مشتق من كلمة لاتينية *Qualies*. ويقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته،¹⁰ كما عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه¹¹. إن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية والقواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويمكن حصر هذه الخصائص في أربعة نقاط أساسية:

2-2-1: القابلية للفهم: إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين ولتحقيق هذا الهدف، فإنه من المفترض أن يتوفر لدى المستخدمين مستوى مناسب من المعرفة عن أعمال ونشاط المؤسسة وقدر من المعرفة بأصول المحاسبة.

2-2-2: الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية، والتقليل من البدائل المتاحة أمامه ولها ثلاثة خواص هي:

- أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية وذلك لمساعدة متخذ القرار في تحسين احتمالاته في التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث؛
- أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات وذلك عن طريق الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية؛
- أن تأتي في الوقت المناسب فأجل الحصول على المعلومة يكون على حساب فائدتها.

2-2-3: الموثوقية: تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعتبر إنعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية. بالإضافة إلى هذا فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB قام بوضع أربعة قيود لعرض المعلومات حتى تكون ملائمة وموثوقة وهي:¹²

- **الوقتية:** يجب أن لا يكون هناك تأخير في تقديم المعلومات، أي أن تقدم في الوقت المناسب لأن هذا التأخير يؤثر على خاصية الملائمة، ذلك أن المستثمرين في حاجة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية بالاستعانة بمعلومات ملائمة وتتوفر بسرعة في الحصول عليها.
- **المواءمة بين التكلفة/العائد:** حيث يجب المقارنة بين تكلفة إنتاج المعلومة والعوائد المنتظرة منها، إذ أنه لابد من أن تكون العوائد المتوقعة من المعلومات أكبر من المصاريف المنفقة لإنتاجها.
- **الموازنة بين الخصائص النوعية:** لكي يكون القارئ للقوائم المالية راضي ومقتنع تلجأ المؤسسة إلى زيادة كمية المعلومات على سبيل المثال، وهذا العمل في نهاية المطاف يؤدي إلى إضعاف خصائص المعلومات الواردة وعليه فان تقدير الأهمية بين الخصائص يخضع إلى التقدير المهني.

- **الصورة الصادقة والعرض الصادق:** إن المحاسبة تسعى إلى تنظيم المعلومات المالية وتسمح بتسجيل وتصنيف هذه المعلومات التي تعرض لتعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة ونتيجتها في نهاية الدورة. ومنه فإن المعلومات يجب أن تقدم الصورة الصادقة للمعاملات وغيرها من الأحداث التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة في تاريخ عرضها.

2-4: القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة أداء المؤسسة عبر الزمن وإجراء المقارنات مع أداء المؤسسات الأخرى. ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية، وأي تغيرات في هذه السياسات وآثار هذه التغيرات.

ثالثاً: حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة القوائم المالية

هناك ارتباطاً وثيقاً بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا النقطة هو: كيف يمكن الربط فعلياً بين تطبيق حوكمة الشركة والتحقق الفعلي لجودة القوائم المالية ومن تم جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها؟، وللإجابة على هذا السؤال تستدعي معرفة الجوانب المحاسبية لحوكمة الشركات والتي تعمل على إنجاح تطبيق الحوكمة من جهة، وتسعى من جهة أخرى إلى ضمان جودة المعلومات المحاسبية. وهو ما يؤدي في النهاية إلى إضفاء مبدأ الإفصاح.

من خلال هذا العنصر سنحاول التطرق إلى:

- _ الآليات المحاسبية التي تركز عليها حوكمة الشركات لتفعيل وتعزيز جودة القوائم المالية.
- انعكاسات تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح وجودة القوائم المالية.

3-1: الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات:

لتطبيق الحوكمة بشكل فعال في أي شركة يجب تظافر مجموعة من الآليات والتي سبق وأن أشرنا لها عندما تعرضنا إلى مبادئ الحوكمة غير أننا سنعالج في هذا العنصر الآليات المحاسبية فقط تماشياً مع طبيعة دراستنا ونوجز هذه الآليات في النقاط التالية:

- **التقارير المالية ومعايير المحاسبة والمراجعة :** تعد معايير المحاسبة والمراجعة بمثابة العمود الفقري والركيزة الأساسية في تفعيل حوكمة الشركات، فهي تمثل أحد الآليات التي تحت الشركات على إتباع القواعد السليمة للمحاسبة وإجراء المراجعة الدورية المستقلة بما فيه مصالح الشركة ككل حيث لوحظ تطور جودة التقارير المالية خلال فترة الثمانينيات بسبب تجميل القوائم المالية، وهو ما أدى إلى صدور تشريع جديد في الو.م.أ أطلق عليه اسم *Serbans-Oxley* والذي يؤكد على أهمية وجود آليات إفصاح وشفافية فعالة، بالإضافة إلى توصيته بمراقبة أداء شركات المحاسبة والمراجعة لضمان كفاءة أداء مهامها.¹³

- **المراجعة الداخلية:** تساعد المراجعة الداخلية المنشأة في تحقيق أهدافها، وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها في عملية حوكمة الشركات، من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للمنشأة، بما يؤكد على جودة ممارسة المنشأة لأعمالها، ومن ثم صحة المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها المنشأة وذلك نتيجة لاستقلال المراجعة الداخلية وتبعيةها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.¹⁴

- **المراجعة الخارجية:** أصبح دور المراجعة الخارجية جوهريا وفعالا في مجال الحوكمة نتيجة لما يقوم بها المرجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في تقرير المراجعة عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المنشأة.

- **لجان المراجعة :** أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات على ضرورة لجان للمراجعة في المنشأة التي تسعى إلى تطبيق حوكمة الشركات، وذلك لدورها الحيوي في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يستتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة.¹⁵

3-2 علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح وجودة القوائم المالية:

يعد الإفصاح المحاسبي من مبادئ الحوكمة التي تم تقريرها من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث من الضروريات الحوكمة الفعالة التأكيد على الإفصاح الصادق في الوقت المناسب على النواحي التشغيلية والمالية.

يعتبر الإفصاح الوظيفة الرئيسية الثانية للمحاسبة إلى جانب وظيفة القياس المحاسبي للأحداث والمعاملات الاقتصادية والمالية، وقد ازدادت أهميته خصوصا بعد انفصال الملكية عن الإدارة مما استوجب معه البحث في السبل والأساليب التي تمكن المالكين من الرقابة على ممتلكاتهم، فارتقى شأن الإفصاح وانيطت به مهمة تحقيق الرقابة والشفافية على أموال الممتلكين، وعرف الإفصاح في أبسط تعريف له بأنه: "إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة الاقتصادية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تظليل".¹⁶ ويمكن أن ينقسم الإفصاح حسب نوع المعلومة أو الدافع من وراء الإفصاح إلي الأنواع التالية:

- **الإفصاح الكامل:** يفترض هذا النوع من الإفصاح عرض جميع المعلومات الملائمة، وقد ينظر إلى الإفصاح الكامل على أنه يعني عرض معلومات زائدة، ومن ثم فهو غير ملائم، وتعتبر المعلومات الكثيرة جد ضارة، لأن عرض التفاصيل غير المهمة يخفي المعلومات الجوهرية، ويجعل التقارير المالية صعبة التفسير.

- **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار، ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

- **الإفصاح العادل:** يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

- **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

- **الإفصاح الوقائي:** يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن القوائم المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن. والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

إن الإفصاح المحاسبي يعد مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونياً إعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يعد إجهاضاً لمتطلبات الحوكمة، حيث قد يعتمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق:

- ضبابية البيانات.

- غموض المصطلحات، طمس الحقائق وتزييف الواقع.

- ازدواجية المعايير.

- الكلمات المبهمة.

- اختلاف الأسس المحاسبية.

- شراء الذمم.

- الإرهاب الوظيفي.

العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها، وبسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات.

كذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة عن نشاط الشركة.

3-3 انعكاسات قواعد الحوكمة على الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية:

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة. وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداه قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضاً من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المالية والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة. وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.¹⁷

لكن للاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والإحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامته، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلية للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم، والشكل التالي يلخص الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة بصورة عامة والمحاسبية بصورة خاصة ولأجل أن تصل السوق المالية إلى درجة الكفاءة المرجوة.

الخاتمة:

في ختام بحثنا هذا يمكن القول أنه رغم تعدد آليات حوكمة الشركات سواء القانونية والتنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الآليات المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في المنشأة، وتتمثل أهم تلك الآليات في:

- التقارير المالية ومعايير المحاسبة والمراجعة.

- المراجعة الداخلية.

- المراجعة الخارجية.

- لجان المراجعة.

حيث أن النتيجة النهائية لتلك الآليات المحاسبية تكمن في إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة، لذا فمن الأهمية أن تعد تلك المعلومات بمستوى شامل من الجودة بما يمكن من الاعتماد عليها، وبما يعكس ثقة ذوي المصالح بالمنشأة وإدارتها.

الهوامش والمراجع:

1-Charreaux G, vers une théorie du gouvernement des entreprises, G. Charreaux ed, Le gouvernement des entreprises, Economica, 1997, p. 1652.

2 - طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2007، ص 4.

3-OCDE, Principes de la gouvernement d'entreprise, 2004, sur le site d'Internet : <http://www.oecd.org>.

4- The Institute Of Internal Auditors, "The Lessons that Lie Beneath", Tone at the Top, USA: February 2002, P02.

5-جون، د سوليفان، البوصلة الأخلاقية للشركات، أدوات مكافحة الفساد: قيم ومبادئ الأعمال، وأداب المهنة، وحوكمة الشركات، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، الدليل السابع، على الموقع: <http://www.cipe-arabia.org>، يوم 7 أكتوبر 2012، على الساعة 34: 13.

6 - محسن احمد الخضير، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 59.

7 - الهنييني إيمان احمد، تطوير نظام الحاكمية المؤسسية في شركات المساهمة العامة، الأردن، 2005، ص 6.

8 - المرجع السابق، ص 7.

9 - أحمد منير النجار، البعد المصرفي في حوكمة الشركات، اتحاد المصارف الكويتية، العدد 40، مارس 2007

10- نزار عبد الحميد البارو :مستلزمات الجودة الشاملة أو إمكانية تطبيقها في المنظمات العربية. رؤية مستقبلية، مجلة المنصورة، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة المنصورة، بغداد، العراق، 2000 ص 88.

11- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المحاسبة الأساسية وإعداد البيانات المالية. المطابع المركزية. عمان، الأردن، 2003 ص 152.

12 -Maillet.B, le Manh,A , Normes comptable international IAS/IFRS , Berti, Alger, 2007, P12.

13- نرمين نبيل أبو العطا، حوكمة الشركات والتمويل مع التطبيق على سوق المال لمصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، 2006، ص 11.

14- إبراهيم سيد احمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسل الأموال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص 192-197.

15- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و آثارها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم 2، المجلد رقم 46، 2009، ص 19.

16- وليد ناجي الحيايلى، المحاسبة المتوسطة- مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، الأردن، 1996، ص 371.

17- محمد أحمد إبراهيم خليل، "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية و انعكاساتها على سوق الأوراق المالية-دراسة تطبيقية-"، ورقة عمل، ندوة السوق المالية السعودية : نظرة مستقبلية ، جامعة الملك خالد(13-14) نوفمبر 2007.

اطلع عليه في 2012/10/4 http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4665